مجلة جامعة الملك سعود، م ٣، العلوم التربوية (١)، ص ص ٢٢٧ - ٢٦١ (١٤١١هـ / ١٩٩١م).

تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية

محمد عبدالله المنيع

أستاذ، قسم التربية، كلية التربية، جامعة الملك سعود، الرياض، المملكة العربية السعودية

ملخص البحث. بدأت الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية سنة ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م حيث تأسس المعهد العالي للقضاء في الرياض، الذي يتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الوقت الحالي. ثم تلا ذلك إنشاء أقسام للدراسات العليا في كل من جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م، وجامعة الملك سعود في عام ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م، كما تم فتح أبواب الدراسات العليا في الجامعات السعودية الأخرى.

وبالرغم من أن جامعة الملك سعود هي أقدم جامعات المملكة العربية السعودية حيث تأسست ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م إلا أنها حذرة في التوسع في الدراسات العليا، غير أن هذا الحذر يجب أن يستند على أسس علمية سليمة ومن هنا تبرز مشكلة البحث في أن الدراسات العليا بجامعة الملك سعود بحاجة إلى تقويم لمعرفة الصعوبات التي تواجهها والتي تحول دون تطور وتوسع الدراسات العليا فيها، وذلك من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية كأحد الأساليب لتقويم الدراسات العليا في الجامعة.

يهدف البحث إلى تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود باستخدام تحليل بعض السجلات الطلابية للإجابة عن الأسئلة التالية:

١ - ما واقع الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الدول العربية؟

٢ - ما حجم التسرب لطلبة الدراسات العليا في الجامعة؟

٣ - ما مدى مساهمة الدراسات العليا وأقسامها في القطاعات التعليمية؟

٤ - هل يوجد طلبة متأخرون عن التخرج في الجامعة بالمقارنة بالمدد التي يقضيها طلبة الدراسات العليا في بعض الجامعات العربية والأجنبية؟

٥ ـ هل يوجد فرق بين الكليات النظرية والعلمية من ناحية التفرغ الكلي والجزئي؟
٦ ـ ما الجهات التي يجب أن تقوم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود؟

وقد توصل البحث إلى النتائج التالية:

١ ـ أن من بين معوقات التوسع في الدراسات العليا بجامعة الملك سعود قلة التخصصات العلمية والتطبيقية.

٢ ـ أن نسبة التسرب في الدراسات العليا هي ٣٩,٨٪ من مجموع طلبة الدراسات العليا خلال عشر سنوات حتى منتصف العام الجامعي ١٤٠٨/١٤٠٩هـ.

٣ ـ أن نسبة التفرغ الجزئي تزداد في الكليات العملية التطبيقية ففي كلية الهندسة ٦٧,٤٪ وفي كلية العمارة والتخطيط ٨٢,٨٪ وفي الكليات العلمية بصفة عامة ٥٣,١٪؛ أما بالكليات النظرية فإن نسبة الطلبة المتفرغين جزئيًا ٣٧,٨٪.

٤ ـ يوجد تأخر في التخرج لدى بعض طلبة الدراسات العليا. كما أن ٨٩,١٪ من الطلبة المنتظمين في العام الجامعي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ مضى عليهم أكثر من سنتين ونصف وما زالوا مستمرين في الدراسة.

٥ ـ أن أعلى نسبة للطلبة الملغى قيدهم من الدراسات العليا في الكليات النظرية (٣٢,٤٪) بتقدير جيد في مرحلة البكالوريوس، وأعلى نسبة للطلبة الملغى قيدهم في الكليات العلمية بتقدير جيد جدًا في مرحلة البكالوريوس.

٦ ـ تعتبر المدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا في جامعة الملك سعود أطول من المدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا في بعض جامعات الدول العربية والأجنبية، ويرجع ذلك إلى طول الإجراءات التي يمر بها طالب الدراسات العليا منذ التحاقه بالجامعة إلى موافقة المشرف على صلاحية الرسالة.

٧ ـ أن جامعة الملك سعود لديها الإمكانات اللازمة للتوسع في مجال الدراسات العليا من حيث الإشراف على الرسائل العلمية. فقد تبين من البحث أن نسبة الطلبة للمشرف الواحد هي ١,٧ في الكليات النظرية و ١,٤ في الكليات العملية.

المقدمة

بدأت الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية سنة ١٣٨٥هـ حيث تأسس المعهد العالي للقضاء في الرياض، والذي يتبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الوقت الحالي. ثم تلا ذلك إنشاء قسم الدراسات العليا في كلية الشريعة بمكة المكرمة سنة ١٣٨٦هـ والذي يتبع جامعة أم القرى في الوقت الحاضر [١، ص٢٩].

وقد استحدثت الدراسات العليا في جامعة الملك عبدالعزيز عام ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م وذلك لدراسة الماجستير والدكتوراه، ثم أعقب ذلك في جامعة الملك سعود في عام ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م بفتح دراسة الماجستير بكلية الآداب ثم استمر استحداث برامج لدراسة الماجستير بمختلف التخصصات في الجامعات كافة واستحدثت أيضًا دراسة الدكتوراه في بعض التخصصات بحسب إمكانات كل جامعة. وقد شهد العام الدراسي ١٣٩٧/ ١٣٩٨هـ أول خريجي جامعة الملك سعود لنيل درجة الماجستير حيث حصل اثنان من الطلبة على هذه الدرجة [٢، ص ص ٩٩-١٠٠].

وأشار علوي [٣، ص٢١] أن الدراسات العليا بجامعة الملك سعود شهدت تطورًا ملحوظًا في السنوات العشر الأخيرة ليس فقط بالنسبة لعدد الطلاب الملتحقين بل ومن حيث عدد البرامج المتاحة. فقد بلغ عدد الطلاب الملتحقين بهذه البرامج حتى بداية الفصل الدراسي الثاني للعام الجامعي ١٤٠٧/ ١٤٠٨هـ ٨٢٧ طالبًا وطالبة ينتمون إلى عشر كليات وأربعين قسمًا أكاديميًا، ثلاثة منها في كلية الآداب تمنح درجة الدكتوراه. كما بلغت نسبة الطالبات من إجمالي عدد الطلاب ٢, ٣١٪، ويقتصر التحاق الطالبات على تخصصات الآداب والتربية والعلوم والصيدلة والطب والعلوم الطبية التطبيقية وحديثًا العلوم الإدارية. وبلغت نسبة المتفرغين جزئيًا ٣, ٤٢٪ من العدد الكلي للملتحقين. كما بلغ عدد الخريجين منذ بدء الدراسات العليا في العام الجامعي ١٣٩٣/ ١٣٩٤هـ وحتى عام ١٤٠٨هـ ٤٠١ طالب وطالبة.

وقد حددت جامعة الملك سعود أهداف الدراسات العليا [٤، ص١٢٧] كما يلي:

١ - تطوير المعرفة وإثراؤها.

٢ - إعداد فئة مؤهلة تأهيلاً عاليًا عن طريق برامج ذات مستوى علمي رفيع في شتى المجالات.

٣ - إيجاد المناخ الملائم للبحث والإبداع وتشجيع البحوث بوجه عام والبحوث التطبيقية والمتعلقة بالمملكة بوجه خاص.

ويهدف هذا البحث إلى تقويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية حتى يتبين للمسؤولين عن هذا المجال المهم معرفة بعض جوانب القصور والعقبات التي تحول دون تطور وتوسع الدراسات العليا في الجامعة.

خلفيـــة المشـــكلة

بالرغم من أن جامعة الملك سعود هي أقدم جامعات المملكة العربية السعودية، حيث تأسست عام ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م، إلا أنها لم تتوسع في مجال الدراسات العليا حتى لا تقع في الأخطاء نفسها التي وقعت فيها بعض الجامعات وحتى يتكون لديها الخبرة الكافية عند التوسع في مجال الدراسات العليا.

فقد أشار الضبيب [٥، ص١١] أن من الأسباب الرئيسة في عدم توسع جامعة الملك سعود في الدراسات العليا أنها خلال أعوامها الثلاثين الماضية جامعة حذرة في طرق أبواب الدراسات العليا، وهذا الموقف يمثل اقتناعًا كاملاً بين معظم منسوبيها من أعضاء هيئة التدريس والقياديين الإداريين. ويدل هذا على ما يتمتع به منسوبوها من الورع العلمي، والنظر إلى الموضوعات بعين العالم المفكر الذي لا يضع قدمه إلا حيث يجب أن تكون، ويرى أن التورط العلمي هو أشد أنواع التورط بشاعة إذ إن مردوده على الوطن وعلى العلم مردود مدمر. وإذا كان التعليم عمومًا يوصف أحيانًا بأنه استثمار وطني أو صناعة وطنية فإن الدراسات العليا يمكن أن تكون على رأس هذا النوع من الصناعة أو الاستثمار بل من أشدها تعقيدًا وصعوبة. والفشل فيها يعد إفلاسًا شديدًا قد لا يعادله فشل مادي آخر.

وأشارت صالحة سنقر [٦، ص٢٠٤] بأن الدراسات العليا في الوطن العربي تعد ظاهرة جديدة نسبيًا من الناحية التاريخية إذ إنها ولدت منذ سنوات ليست بعيدة وأنتجت عالمًا جديدًا من البحث في الحاضر والتطلع إلى المستقبل القريب والبعيد. ولم تعد القاهرة الجامعة العربية التي تعد الأساتذة والباحثين وحدها بل أصبحت معظم الجامعات العربية تقوم بهذا الدور بعد أن أدركت الدول العربية أهمية الدراسات العليا والبحث العلمي في تكوين الثروة البشرية المسؤولة عن النمو العام للمجتمع وأنها إحدى السبل الرئيسة التي

يفرضها منطق العصر وتفرضها النظرة المستقبلية لتحقيق التنمية الشاملة في المجتمع العربي .

وحداثة الدراسات العليا في المملكة العربية السعودية والوطن العربي أدى إلى وجود مشكلات عديدة تحول دون تحقيق جميع الأهداف الأساسية للدراسات العليا التي تتعلق بإعداد الهيئة التدريسية للتعليم العالي وإثراء المعرفة في شتى المجالات وتشجيع البحوث التطبيقية لخدمة المجتمع وتطويره .

مشـــكلة البحـــث

بالرغم من أن جامعة الملك سعود حذرة في طرق أبواب الدراسات العليا إلا أن هذا الحذر يجب أن يستند إلى أسس علمية مدروسة من خلال البحوث والدراسات حتى يتم التوسع في الدراسات العليا على أسس سليمة ومن هنا تبرز مشكلة البحث في أن الدراسات العليا بجامعة الملك سعود بحاجة إلى تقويم لمعرفة الصعوبات التي تواجهها والتي تحول دون تطور وتوسع الدراسات العليا فيها وذلك من خلال تحليل لبعض السجلات الطلابية كأحد الأساليب لتقويم الدراسات العليا في الجامعة .

أهميـــة البحـــث

تنبع أهمية البحث في أن الدراسات والبحوث الجادة في مجال الدراسات العليا بجامعة الملك سعود قليلة بالمقارنة بالدراسات والبحوث في مجال التعليم العالي دون مرحلة الماجستير. وتتضح أهميتها في أن موضوع هذه الدراسة يعتبر استجابة من الباحث لإحدى التوصيات التي نتجت من ندوة رسالة الماجستير بالجامعة والتي كانت منعقدة بتاريخ ١٣/٧/١٤٠٨هـ في جامعة الملك سعود وتنص هذه التوصية على عقد ندوة دورية بشكل سنوي يحدد موضوعها في نهاية كل دورة، وقد تم اقتراح الموضوعات التالية: [٧، ص١٠٦].

١ ـ تقويم برامج الدراسات العليا
٢ ـ مشكلات طالبات الدراسات العليا
٣ ـ البرامج المشتركة في الدراسات العليا

أهــداف البحــث

يهدف البحث إلى تقـويم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود باستخدام تحليل بعض السجلات الطلابية لمعرفة الصعوبات التي تواجهها حتى تتمكن الجهات المسؤولة عنها في تذليل تلك الصعوبات لتطويرها والتوسع فيها وتخطي بعض الصعوبات التي ربما تواجهها في المستقبل.

كما يهدف البحث أيضًا إلى الإجابــة عـن الأسئلة التالية:

١ ـ ما واقع الدراسات العليا في جامعة الملك سعود وبعض الدول العربية؟

٢ ـ ما حجم التسرب لطلبة الدراسات العليا في الجامعة؟

٣ ـ ما مدى مساهمة الدراسات العليا وأقسامها في القطاعات التعليمية؟

٤ ـ هل يوجد طلبة متأخرون عن التخرج في الجامعة بالمقارنة بالمدد التي يقضيها طلبة الدراسات العليا في بعض الجامعات العربية والأجنبية؟

٥ ـ هل يوجد فرق بين الكليات النظرية والعلمية من ناحية التفرغ الكلي والجزئي؟

٦ ـ ما الجهـات التي يجب أن تقوِّم الدراسات العليا بجامعة الملك سعود؟

طريقــة البــحث

إن التقويم الشامل للدراسات العليا يحتاج إلى التطرق إلى عوامل عديدة تبدأ من مدخلات الدراسات العليا وتنتهي بمخرجاتها ويحتاج هذا التقويم إلى عدد من البحوث لتحقيق ذلك. واختار الباحث جانبًا واحدًا وهو تقويم الدراسات العليا من خلال تحليل بعض السجلات الطلابية لإلقاء بعض الضوء على الدراسات العليا بجامعة الملك سعود.

أدوات البحـــــث

تحتوي أدوات البحث على بعض سجلات الطلبة وهي:

١ ـ قوائم بأسماء الطلبة وجهة عملهم ونوع تفرغهم. وقد حصل الباحث على هذه القوائم من قسم القبول للدراسات العليا بعمادة القبول والتسجيل بالجامعة. وقد أعدت هذه القوائم بتاريخ ١١/٤/١٤٠٩هـ.

٢ ـ بيانات عن طلبة الدراسات العليا استخرجت من الحاسب الآلي بتاريخ ١٤٠٩/٦/١١هـ عن طريق كلية الدراسات العليا بطلب من الباحث تشمل السجلات التالية :

- المنتظمون في الدراسات العليا
- الملغيون والمنسحبون والملغى قبولهم
- الخريجـــون

وقد اعتمدت الدراسة على محاور رئيسة لتقويم الدراسات العليا وهي :

١ ـ تسرب الطلبة من الدراسات العليا .

٢ ـ مدى مساهمة الدراسات العليا في تأهيل ورفع مستوى القطاعات التعليمية .

٣ ـ التأخر في التخرج ومقارنة ذلك بالمقاييس العربية والأجنبية .

٤ ـ العوائق التي تحول دون التوسع في الدراسات العليا .

عينـــة البـــحث

اشتملت عينة البحث على جميع مجتمع الدراسة وهم طلبة وطالبات الدراسات العليا بجامعة الملك سعود وعددهم ٧٦٨ طالبًا وطالبة منتظمين في الدراسة و ٣٨٨ من الخريجين و ٧٦٤ من الطلبة المتسربين من الدراسات العليا حسب قوائم السجلات الطلابية والبيانات التي حصل عليها الباحث من الجهات الرسمية في الجامعة .

الدراســـات الســـابقة

أشار عبدالموجود [٨، ص٩٠] أنه يوجد انفصال بين الدراسات العليا وبين مشكلات التنمية في المجتمع وبعدها عما يدور في العالم الخارجي . وهذا يقلل من دور الجامعة في خدمة المجتمع وحل مشكلات التنمية فيه . إن البحوث التطبيقية يجب أن تأخذ الأولوية على البحوث الأساسية ، لأننا بلاد نامية ومشكلاتنا كبيرة . وليس من المعقول أن نصرف أذهان طلابنا في بحوث الماجستير والدكتوراه عن مشكلات المجتمع إلى بحوث نظرية وموضوعات قطع العلم فيها أشواطًا وسبقتنا دول كثيرة إلى البحث فيها .

ومن أسباب انفصال بعض الدراسات العليا عن مشكلات المجتمع عدم وضوح أهداف الدراسات العليا من ناحية أو لعدم تحقيقها للأهداف التي وضعت لها. فقد أشارت صالحة سنقر [٩، ص١٠] إلى أن أهداف الدراسات العليا لاتزال غير محددة تحديدًا كافيًا ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الآتي:

١ ـ إن هذه الأهداف لم تنص على إعداد المدرس الجامعي وتدريبه على عملية التدريس كهدف جوهري من أهدافها يوازي في قيمته التدريب على البحوث أو التخصص الأكاديمي.

٢ ـ إن هذه الأهداف جاءت ثابتة لم تترك مجالاً للمرونة والتغيير بتغير الظروف في المجتمع.

٣ ـ إنه لم يتبين من خلال محتوى الأهداف الفئات المشاركة في وضعها من ممثلين لقطاعات الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات، إلى جانب المخططين والمفكرين التربويين.

وأشار صيداوي [١٠، ص٢٥] أن أهم ما يعيب برامج الدراسات العليا في معظم الجامعات العربية هو جمود هذه البرامج، وعدم إعادة النظر فيها بصفة مستمرة في ضوء تطوير المعرفة وأساليب البحث والتدريس. ويصل بنا الأمر إلى أن نجد لوائح الدراسات العليا، ونظم القبول، وإجراءات التخرج، جامدة ومتخلفة كثيرًا عما هو سليم ومعمول به في البلدان المتقدمة. ناهيك بأن تحاول أن تشق لنفسها طرقًا أصيلة خاصة بنا.

وقد أوضحت صالحة سنقر [٦، ص٢٠٣] أن أبرز المشكلات التي تواجهها الدراسات العليا في الوطن العربي تتلخص فيما يلي:

١ ـ التزايد الكمي في عدد طلاب الدراسات العليا وتعدد التخصصات وطول مدة الدراسة للماجستير والدكتوراه.

٢ ـ النمو غير المتوازن لنظام الدراسات العليا وزيادة أعداد طلاب العلوم النظرية بالقياس مع طلاب العلوم الأساسية والتطبيقية.

٣ ـ قصور الفعالية الخارجية للدراسات العليا وعدم تلاؤم مخرجاتها مع الحاجات التنموية الاقتصادية والعلمية والثقافية.

وقد أشار عبدالموجود [٨، ص٨٩] إلى مجموعة من العيوب والمشكلات التي تحد من فعالية برامج الدراسات العليا في الجامعات العربية والتي لا تختص بها جامعة دون أخرى كما أنها ليست بالضرورة من سمات جامعة ما:

١ ـ معظم الجامعات العربية تقتصر في برامج الدكتوراه على إعداد رسالة أو أطروحة ولا تقدم مقررات دراسية معينة تساعد على تكوين خلفية علمية عريضة لدى الطلاب. إن هذا التخصص الضيق من شأنه أن يحرم طالب الدراسات العليا من إدراك العلاقة بين فروع المعرفة، كما يحرمه من متعة التفكير الابتكاري.

٢ ـ إن سرعة تطور المعرفة وتضخم حجمها ألغى دور الأستاذ كناقل للمعرفة وحامل لمفاتيح كنوزها فهذا الدور الأوتوقراطي يجب ألا يسمح به في برامج الدراسات العليا ويجب أن نتذكر أن العالم العربي لن يستعيد مكانته المرموقة إلا إذا ساد جامعاته جو من الحرية الأكاديمية والحوار الفكري. ونحن لا ندعو إلى حوار الطالب والأستاذ فحسب، بل ندعو أيضًا إلى حوار بين الأقسام والجامعات في البلد الواحد وعلى مستوى الوطن العربي الكبير.

٣ ـ انفصال الدراسات العليا عن مشكلات التنمية في المجتمع وبعدها عما يدور في العالم الخارجي وهذا يقلل من دور الجامعة في خدمة المجتمع وحل مشكلات التنمية فيه. إن البحوث التطبيقية يجب أن تأخذ أولوية على البحوث الأساسية لأننا بلاد نامية ومشكلاتنا كبيرة وليس من المعقول أن نصرف أذهان طلابنا في بحوث الماجستير والدكتوراه عن مشكلات المجتمع إلى بحوث نظرية وموضوعات قطع العلم فيها أشواطًا وسبقتنا دول كثيرة إلى البحث فيها.

٤ ـ عدم وضوح أهداف الدراسات العليا في معظم الجامعات العربية فهناك خلط بين الوظيفة البحثية والتكوين المهني والتدريب وكل ذلك قد يكون أهدافًا للدراسات العليا ولكن لا تكون كلها بالدرجة نفسها أهدافًا لكل طالب. كما أن نظام مركزية الإدارة في التعليم الجامعي في معظم الدول العربية جعل الجامعات تفقد شخصيتها الاعتبارية وجعل البرامج متشابهة. يجب أن تختلف أهداف برامج الدراسات العليا باختلاف البيئة التي توجد فيها لأن لكل بيئة حاجاتها ومتطلباتها.

٥ ـ ضعف البنية الأساسية اللازمة لنجاح برامج الدراسات العليا وهذا يشمل نظام الالتحاق والقبول والتسجيل والإشراف والمتابعة كما يشمل القيادة الأكاديمية التي تشرف على جهاز الدراسات العليا. وكثيراً ما تعطى الأولوية في الاهتمام لمرحلة الليسانس والبكالوريوس ويتضح ذلك في ضآلة الميزانيات المخصصة لبرامج الدراسات العليا واقتصار هذه الميزانيات على مصدر واحد وهو ما تخصصه الدولة بينما نجد أن الصناعة والهيئات الحكومية والشركات تمثل مصدرًا رئيسًا لتمويل البحوث والدراسات العليا في الدول المتقدمة مما يثري تلك البرامج ويربطها بحركة المجتمع.

ـ وذكر الضبيب [٥، ص١٤] أن من أهم المعوقات في مسيرة الدراسات العليا بجامعة الملك سعود عدم وجود الأعداد الكافية من الطلاب في بعض البرامج المتاحة وخاصة في الكليات العلمية والتطبيقية. أو تقاعس بعض الأقسام عن فتح هذه البرامج بحجة ندرة الطلاب وكون أكثرهم طلابا غير متفرغين، ولعل من الممكن الآن أن نقول إن هذه الأزمة أيضًا في طريقها إلى الحل على الأقل في مرحلة الماجستير لسببين:

الأول : هو ترشيد فرص الابتعاث في جميع التخصصات في الوقت الحاضر مما سيجعل الجامعات جميعاً في وضع متساو من حيث فرص التعيين والابتعاث وهذا يشجع على قيام برامج محلية للدراسات العليا في الجامعة، وربما كان سببًا في تطوير هذه الدراسات التي كانت تقوم في السابق على الطلاب الذين لا تتاح لهم فرص الدراسة في الخارج أو على الطلاب غير المتفرغين.

الثاني : هو البحث الجاد على مستوى التعليم العالي في المملكة عن إيجاد صيغة يمكن أن تكون بمثابة لائحة للابتعاث الداخلي، وهي في مراحلها النهائية. وهذا سيشجع كثيراً من القطاعات الحكومية على ابتعاث منسوبيها ابتعاثًا داخليًا إلى الجامعة.

وأشار مكتب التربية العربي لدول الخليج [١١، ص٦٩] بأن الدراسات العليا تطورت كما ونوعًا في دول الخليج العربية حيث شملت معظم التخصصات حتى بلغ عدد الأقسام التي فتحت فيها دراسات عليا ١٩٠ قسمًا. وعلى الرغم من أن عدد أقسام

الدراسات العليا في الكليات الإنسانية (كليات التربية) بلغ ٧٨ قسمًا إلا أن عدد الأقسام العلمية التي تقدم دراسات عليا هي ١٣٨ قسمًا في كليات العلوم والهندسة و ٩ أقسام في كل من الصيدلة والطب البيطري و ٣ أقسام في كل من كليات الحقوق والفنون . وعلى ذلك يكون الاتجاه إلى استحداث الدراسات العليا في ميدان التخصصات العلمية كان أفضل مما هو عليه في ميدان التخصصات الإنسانية .

وأشارت عابدية خياط [١٣ ، ص٢٠٨] أن من بين معوقات التوسع في أقسام الدراسات العليا بالنسبة للطالبات في جامعات المملكة العربية السعودية وكليات البنات عدم توافر الكوادر النسائية ، وأن الدراسات في هذه الأقسام تتم عن طريق دوائر التلفزيون المغلقة . وهذا مقبول إلى حد ما لأن المناقشة بين الأستاذ والطالبة تكون بواسطة التليفون عن طريق شبكة التليفزيون المغلقة . ولكي تكون المناقشة أكثر فعالية بلاشك إذا كانت وجها لوجه مع أستاذة من بنات جنسها ولكن مع ذلك لابد من العمل على تهيئة الفرص للدراسات العليا للطالبات بنسبة أكبر لعدم تمكن الطالبات من الابتعاث بدون محارم . وأن تكون هذه الفرص في الأقسام والتخصصات المناسبة لطبيعة المرأة السعودية المسلمة وتتفق مع احتياجات خطط التنمية وليس كما هو حاصل بالنسبة لمستوى الدراسة الجامعية والتي زاد العدد في بعض التخصصات عما هو مطلوب بالشكل الذي جعل فرصة العمل بالنسبة لهؤلاء الخريجات أمرًا مستحيلاً بالرغم من ندرة السعوديات في مجالات العمل التي أتيحت لهن في المملكة .

وبالنسبة لهيئة التدريس النسائية فقد أشارت عابدية خياط [١٢ ، ص٢٠٧] إلى أن جامعة الملك عبدالعزيز بها أكبر نسبة من هيئة التدريس النسائية السعودية (٤ , ٣٧٪) ، تليها كليات البنات (٦ , ٣٠٪) ، فجامعة الملك سعود (٤ , ٢٢٪) ، وأخيرًا جامعة الملك فيصل (٩ , ١٦٪) .

وأشار الصمادي والقضاه [١٣ ، ص٩١] أن من التحديات التي تواجه التعليم العالي هو أن نسبة كبيرة من أعضاء الهيئات التدريسية ينقصها التدريب على التقنيات والخبرة في استخدامها مما جعل أساليب التعليم تحافظ على تقليديتها وعدم تجددها .

وأشـار صلاح [١٤، ص٧] بأنـه يوجد انعدام في التنسيق والاتصال بين أساتذة الجـامعات في التخصص الواحد فينزوي عضو هيئة التدريس العربي في ركن من أركان جامعته حيث يعمل، يجتر أفكاره دون تلاحمها أو تفاعلها مع أفكار أخرى لزملائه. فإذا سنحت له الفرصة للخروج والاتصال، مع قلتها مع أقرانه في التخصص نفسه يجد البيئة المناسبة لتطوير أفكاره وتحسينها وتطعيمها بأفكار عديدة مما يسهم في تكثيف إنتاجيته نوعًا وكمًا.

كما أن الدراسات العليا لا يمكن أن تؤدي رسالتها بدون وجود البحث العلمي الجيد كما أن البحث العلمي لا يمكن أن يحقق أهدافه بدون دراسات عليا متطورة. وقد أشار عوض [١٥، ص ص١١١، ١١٣] بأنه لكي يكون مردود البحث العلمي عاليًا ويحقق الغرض المنشود من وجوده خاصة في تسريع عملية التنمية للدول العربية فإن هناك بعض الأمـور والمستلزمات الواجب مراعاتها وتحقيقها ومن بينها تطوير الدراسات العليا وطلابها يمثلون مستقبل البحث العلمي.

وأشار بوبطانه [١٦، ص٢٩٦] أن نشاطات البحث العلمي التي تقوم بها الجامعات ومؤسسات التعليم العالي لاتزال تحصل على أولوية متدنية في الجامعات العربية، بالرغم من أن قوانـين تنظيم أغلب هذه المؤسسات تنص على أن البحث العلمي يعد من الوظائف الأساسية لها. ففي جامعات الدول المتقدمة تمثل نشاطات البحث العلمي التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس حوالي ٣٣٪ من أعبائهم الوظيفية، بينما لا تمثل هذه النشاطات أكثر من ٥٪ من أعباء أعضاء هيئة التدريس الجامعي في الأقطار العربية.

أما بالنسبة لأساليب التقويم في الدراسات العليا فهي تعكس الأساليب نفسها المتبعة في الدراسات الجامعية والتي يغلب عليها الجمود وعدم التطور والمرونة، فالامتحانات تعتمد غالبًا على الحفظ وسرد المعلومات المقررة دون تحليل وتفكير.

وأشـار صيداوي [١٠، ص٢٤٠] بجمـود أسـاليب التقـويم والامتحـانـات في الـدراسات العليا في الدول العربية، وقلة مرونتها، وتركيزها على الحفظ الببغائي، وقلة

التعمق والتبصير في معالجة الموضوعات على مستويات عالية من التحليل والتركيب والتفكير النقدي المبدع، وعدم استخدام التقويم ومعاودة التقويم لرفع المستويات إلى أقصى حد ممكن.

وبمقارنة المدد التي يقضيها طلبة الماجستير في بعض الدول العربية وبعض الدول الأجنبية وضحت صالحة سنقر [٩، ص١٢٤] بأن معدل المدة التي يقضيها طالب الدراسات العليا لإعداد رسالة ماجستير العلوم ثلاثة فصول أي سنة ونصف في جامعة بغداد. وطلاب الماجستير يمكثون في المتوسط ثلاث سنوات في جامعة الخرطوم. وفي جامعة طنطا بجمهورية مصر العربية، فإن أقل مدة لرسالة الماجستير في التربية احتاجت سنة وشهرًا وأن أكبر مدة هي سنتان و ٦ أشهر وأن متوسط المدة التي يستغرقها الطالب في إعداد أطروحة الماجستير بلغت سنة و ٩ أشهر و ٢٠ يومًا وبمقارنة تلك المدد مع ما يحتاجه طالب الماجستير في بريطانيا وأمريكا للحصول على درجة الماجستير وهي سنة أو ١٥ شهرًا.

وفي جامعة الملك سعود فإن المدة للحصول على درجة الماجستير تختلف من كلية لأخرى، فقد أشار المقوشي [١٧، ص٥٥] أن مدة الحصول على درجة الماجستير تصل في المتوسط إلى خمس سنوات في كلية الآداب وأربع سنوات وثلاثة أشهر في كلية التربية وأربع سنوات في كلية الهندسة والعلوم الإدارية. أما المدة التي يقضيها الطالب في كتابة الرسالة فتصل إلى سنتين ونصف في كلية الآداب وسنتين في كلية العلوم وسنة ونصف في كليات التربية والزراعة والهندسة والصيدلة؛ أما في كلية العلوم فعشرة أشهر فقط في برنامج المستشفيات.

أما نسبة طلاب الدراسات العليا إلى طلاب المرحلة الجامعية فإنه يوجد تباين بين جامعة عربية وأخرى [١١، ص٣٤] فقد بلغت النسبة في جامعة محمد الخامس في القطر المغربي ١٩٪ وفي جامعات: الإمام محمد بن سعود الإسلامية والخرطوم وأم درمان ٢٠٪.

أما نسبة طلبة الدراسات العليا في جامعة الملك سعود إلى طلبة المرحلة الجامعية فلم يتجاوز ٣,٤٣٪ في عام ١٩٨١م، حيث كان عدد طلبة الدراسات العليا ٥٤١ طالبًا وطالبة وطلبة المرحلة الجامعية ١٦٤٨٦ طالبًا وطالبة [١٨، ص ص١٤، ٦٢].

وبالرغم من ارتفاع عدد طلبة الدراسات العليا في العام الجامعي ١٤٠٦/١٤٠٧هـ إلى ٦١٥ طالبًا وطالبة إلا أن نسبة طلبة الدراسات العليا إلى طلبة المرحلة الجامعية انخفض إلى ٢,٠١٪ في العام الجامعي نفسه وذلك بسبب ارتفاع عدد المقيدين في المرحلة الجامعية والذي وصل إلى ٣٠٥٦٨ طالبًا وطالبة في الفترة نفسها [١٩، ص ص٢٦، ٣٤].

وأشار صيداوي [٩، ص٢٦٨] بأن نسبة الدراسات العليا إلى البكالوريوس ٥٪، وهذه النسبة قليلة بأي مقياس وخصوصًا في ضوء تضخم أعداد طلاب البكالوريوس وحاجة البلدان العربية إلى مزيد من المؤهلين على مستوى الدراسات العليا. وأن نسبة طلاب الدكتوراه لا يزيد على ٢٨٪ من مجموع طلبة الدراسات العليا. وأن طلاب الدراسات العليا في الآداب والعلوم الإنسانية لا يزالون يشكلون ثلث المجموع، بينما يشكل طلاب العلوم والعلوم التطبيقية ٢٣٪ من المجموع، وتتصدر مصر البلدان العربية في مجال الدراسات العليا بنسبة ٤٧٪ من المجموع مع زيادة سنوية تبلغ ١٠٪، وهو المعدل العام للبلدان العربية.

أما بالنسبة للتخصصات التي تقدمها الدراسات العليا فمازالت امتدادًا لبعض التخصصات في المرحلة الجامعية في كثير من الدول العربية من ناحية ومحدودة من ناحية أخرى. فقد أشار القاسم [٢٠، ص ص٨١، ١٠٤] أن التخصصات التي تقدمها الجامعات العربية في مجال الدراسات العليا مازالت محدودة بالموضوعات التقليدية، ولم تدخل بعض البلدان العربية بعد ميدان تأهيل القوى البشرية في ميادين مثل المعلوميات والإلكترونيات الدقيقة والتقنيات الحياتية والبيئة.

وتشكل الأطروحة الهرم في الدراسات العليا التي تعتمد قاعدته على المقررات الدراسية والمناقشات والمتطلبات الأخرى والتي من خلالها يستطيع الدارس تكوين فكرة واضحة عن خطة البحث الذي يكون أطروحته، وإذا كانت قاعدة الهرم يشوبها بعض الخلل من جمود في الأساليب وعدم مسايرة التطور العلمي، فإن القمة ستتأثر بقاعدته بالنواحي السلبية والإيجابية. وأشار صلاح [١٤، ص٧] بأنه يوجد ضعف أو انعدام

التنسيق في موضوع اختيار الأطروحات، وأنه قلما تتعاون الجامعات العربية بخصوص الإشراف على الأطروحات في الدراسات العليا.

وأضاف الشيخ [٢١، ص ص١١-١٣] بأن جميع الذين ينقدون الدراسات العليا ينادون بضرورة إصلاحها وتجديدها من حيث تحليلاتهم، مؤكدين ضرورة تكيف الدراسات العليا مع الحاجات المستجدة وإلى ضرورة إعادة النظر في أدوارها وقيامها بمهمات جديدة، وإلى تطوير بناها والبحث عن صيغ تنظيمية لها تمكنها من أداء أدوارها الحقيقية التي يتطلبها التغير الاجتماعي الحاصل.

تحليل البيانات

استخدم الباحث الجداول والرسوم البيانية لسهولة مقارنة البيانات التي تحتويها السجلات الطلابية لإعطاء صورة واضحة عن الوضع الراهن للدراسات العليا بجامعة الملك سعود لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن أسئلته.

يتضح من جدول رقم ١ أن مساهمة الدراسات العليا في القطاعات التعليمية ــ مثل التحاق المعيدين من الجامعات والمدرسين والمنتمين للقطاع التعليمي ــ مازالت منخفضة وأن أعلى نسبة في المساهمة في القطاعات التعليمية هي ٥٣٪ في برامج الدراسات العليا التابعة لكلية التربية، ومعنى ذلك أن ٤٧٪ من المنتظمين في الدراسات العليا في كلية التربية لا ينتمون إلى القطاعات التعليمية، وأن قسم التربية يحتل المرتبة الأولى (١٩٪) ويليه قسم المناهج (١٧٪) وعلم النفس فالثقافة الإسلامية (٦٪).

وتحتل كلية الآداب المرتبة الثانية بالنسبة لمساهمتها في القطاعات التعليمية حيث يوجد ٦٩ من الطلبة (٣٩٪). ويمثل قسم الجغرافيا المرتبة الأولى (١١٪) يليه قسم اللغة العربية (٩٪)، فالتاريخ (٦٪)، فالدراسات الاجتماعية (٦٪)، فاللغة الإنجليزية (٤٪) ثم قسم الآثار والمتاحف (٣٪).

الجدول رقم ١. الطلبة المستفيدون من برامج الدراسات العليا من قطاعات تعليمية بكليات جامعة الملك سعود.

الكلية	المستفيدون من برامج الدراسات العليا بالجامعة من قطاعات تعليمية	مجموع طلاب الدراسات العليا	نسبة طلاب من قطاعات تعليمية إلى طلاب الكلية	توزيع الطلاب المستفيدين من برامج الدراسات العليا بالجامعة بحسب الأقسام العلمية
١ـ الآداب	٦٩	١٧٥	٣٩٪	الجغرافيا ١١٪، اللغة العربية ٩٪، التاريخ ٦٪، الدراسات الاجتماعية ٦٪، اللغة الإنجليزية ٤٪، الآثار والمتاحف ٣٪
٢ـ التربية	١٠٩	٢٠٤	٥٣٪	قسم التربية ١٩٪، المناهج وطرق التدريس ١٧٪، علم النفس ١١٪، الدراسات الإسلامية ٦٪
٣ـ العلوم	٣٦	١٠٣	٣٥٪	الفيزياء ٨٪، الكيمياء ٨٪، الرياضيات ٥٪، النبات والإحصاء والكيمياء الحيوية كل منها ٤٪، علم الحيوان ٣٪
٤ـ الزراعة	١٤	٦١	٢٣٪	أقسام الإنتاج الحيواني، وقاية النبات والمجتمع الريفي ٥٪، علوم التربية ٣٪
٥ـ العلوم الإدارية	٨	١٠٧	٨٪	الإدارة العامة ٤٪، المحاسبة ٤٪
٦ـ الصيدلة	٢	٢٥	٨٪	القسمان الكيمياء الصيدلية وعلم الأدوية كل منهما ٤٪
٧ـ الهندسة	١٤	١٥٢	٩٪	الهندسة الميكانيكية ٤٪، الهندسة المدنية ٣٪، هندسة النفط ١٪، والهندسة الكهربائية ٥,٠٪ والميكانيكية ٥,٠٪
٨ـ العلوم الطبية التطبيقية	٤	٦	٦٧٪	قسم التمريض وهو القسم الوحيد الذي يقدم دراسات عليا

أما كلية العلوم فتحتل المرتبة الثالثة من حيث العدد (٣٦ من الطلبة) بنسبة (٣٥٪)، ومساهمة قسمي الفيزياء (٨٪) والكيمياء (٨٪) متساوية تعتبر أعلى من بقية الأقسام الأخرى. ويوجد في كل من كليتي الزراعة والهندسة ١٤ طالبًا ينتمون إلى قطاعات تعليمية، يلي ذلك كليتا الطب والعلوم الطبية التطبيقية حيث يوجد ٤,٥ من الطلبة على التوالي. وبالرغم من أن مساهمة العلوم الطبية التطبيقية في القطاعات التعليمية بنسبة ٦٧٪ إلا أن المجموع الكلي للطلبة الملتحقين لايزال قليلاً (٦ طلاب). ويحتل قسم طب المجتمع المراتب الأولى في كلية الطب ويعتبر قسم التمريض القسم الوحيد الذي يقدم دراسات عليا في كلية العلوم الطبية التطبيقية.

جدول رقم ٢. الطلبة المستجدون، المنتظمون، الخريجون، المنسحبون، والملغى قبولهم والملغى قيدهم ونسب تسربهم.

السنوات	المستجدون	المنتظمون	الخريجون	المنسحبون	الملغى قبولهم	الملغى قيدهم	مجموع الطلبة المتسربين	نسبة التسرب
١٣٩٩/٩٨هـ	٩٧	٠	٦١	٥	٠	٣١	٣٦	٣٧,١٪
١٤٠٠/٩٩هـ	٨٠	٠	٤٧	٤	٠	٢٩	٣٣	٤١,٣٪
١٤٠١/٤٠٠هـ	١٦٠	٤	٩٢	٣	١	٦٠	٦٤	٤٠,٠٪
١٤٠٢/٤٠١هـ	٦٧	٤	٢٩	١	١	٣٢	٣٤	٥٢,٢٪
١٤٠٣/٤٠٢هـ	١١٨	١٢	٤٨	٢	٣١	٢٥	٥٨	٤٩,٢٪
١٤٠٤/٤٠٣هـ	١٢٧	٢٨	٤٣	٢	٢٦	٢٨	٥٦	٤٤,١٪
١٤٠٥/٤٠٤هـ	١٩٣	٥٧	٥٠	٩	٣٣	٤٤	٨٦	٤٤,٦٪
١٤٠٦/٤٠٥هـ	٢٢١	٩٨	١٢	٤	٥٦	٥١	١١١	٥٠,٢٪
١٤٠٧/٤٠٦هـ	٢٩٤	١٦٦	٦	٤	٥٣	٦٥	١٢٢	٤١,٥٪
١٤٠٨/٤٠٧هـ	٣٤١	٢٤٢	٠	٤	٥٤	٤١	٩٩	٢٩,٠٪
١٤٠٩/٤٠٨هـ	٢٢٢	١٥٧	٠	١	٦٤	٠	٦٥	٢٩,٣٪
	١٩٢٠	٧٦٨	٣٨٨	٣٩	٣١٩	٤٠٦	٧٦٤	٣٩,٨٪

يتضح من جدول رقم ٢ أن نسبة التسرب في الدراسات العليا والتي تشمل المنسحبين والملغى قبولهم وقيدهم هي ١,٣٧٪ في العام الجامعي ١٣٩٨/١٣٩٩هـ وأن هذه النسبة تزداد بنسب متفاوتة، وأن انخفاض هذه النسبة إلى ٠,٢٩٪ و ٣,٢٩٪ في العامين الجامعيين ١٤٠٧/١٤٠٨هـ و ١٤٠٨/١٤٠٩هـ لا يعتبر مؤشرًا لانخفاض نسبة التسرب في الدراسات العليا، حيث إن الطلبة المنتظمين في هذين العامين الجامعيين يمثلون ٧١٪ في كل منهما، فمازالت الفرصة متاحة أمام عدد منهم للانسحاب وإلغاء القيد حيث إنه لم يمض عليهم في الاستمرار في الجامعة إلا وقت قصير بالمقارنة بالطلبة الآخرين في السنوات السابقة.

كما يوضح جدول رقم ٢ أن المنسحبين يمثلون أقل عدد من المجموعتين الأخريين فعددهم ٣٩ طالبًا؛ أما الملغى قبولهم فعددهم ٣١٩ طالبا ويمثل الغاء القيد أكبر نسبة من الطلبة المتسربين حيث بلغ عددهم ٤٠٦ طلاب من مجموع الطلبة المستجدين في السنوات التي قبلوا فيها.

وبمقارنة التسرب في الكليات النظرية والعلمية فقد وجد الباحث من خلال تحليل سجلات الطلبة أن نسبة التسرب في الكليات النظرية ١,٢٢٪ (٣,١٪ منسحبين و ٨,٨ ملغى قبولهم، ١٢,٠ ملغى قيدهم). أما الكليات العلمية فإن نسبة التسرب فهي أقل من الكليات النظرية حيث تصل النسبة إلى ٧,١٧٪ (٧,٠٪ منسحبين، ٨,٧٪ ملغى قبولهم، ١,٩ ملغى قيدهم).

ويتضح من جدول رقم ٣ أن نسبة الطلبة المتفرغين جزئيًا في الكليات العلمية ١,٥٣٪ بينما تكون النسبة في الكليات النظرية ٨,٣٧٪. كما أن نسبة الطلبة المتفرغين جزئيًا في الكليات العلمية التطبيقية ٤,٦٧٪ في كلية الهندسة و ٨,٨٢٪ في كلية العمارة والتخطيط. وتعتبر نسبة الطلبة المتفرغين جزئيًا في كلية العلوم ٠,٢٩٪ أقل من بقية الكليات العلمية الأخرى. أما بالنسبة للكليات النظرية، فإن أعلى نسبة للطلبة المتفرغين جزئيًا في كلية التربية (٢,٤٩٪) وأقلها في كلية العلوم الإدارية (٢,٢١٪).

جدول رقم ٣ . مقارنة الطلبة المنتظمين والمتفرغين جزئيًا في الكليات العلمية والنظرية .

الكليات العلمية	العدد الكلي	التفرغ الجزئي	النسبة المئوية للطلاب المتفرغين جزئيًا	الكليات النظرية	العدد الكلي	التفرغ الجزئي	النسبة المئوية للطلاب المتفرغين جزئيًا
العلوم	٨٦	٢٥	٪٢٩,٠	الآداب	١٤٩	٥٤	٪٣٦,٢
الزراعة	٤٥	٢٤	٪٥٣,٣	التربية	١٨٥	٩١	٪٤٩,٢
الصيدلة	٢٥	١٥	٪٦٠,٠	العلوم الإدارية	١١٣	٢٤	٪٢١,٢
الهندسة	١٣٥	٩١	٪٦٧,٤				
العمارة والتخطيط	٢٨	٢٤	٪٨٢,٨				
الطب	١٢	–	–				
العلوم الطبية التطبيقية	٦	–	–				
المجموع	٣٣٧	١٧٩	٪٥٣,١	المجموع	٤٤٧	١٦٩	٪٣٧,٨

يتضح من جدول رقم ٤ أنه لايزال يوجد طلبة مضى عليهم ما يقارب من ست سنوات ونصف ولم يتخرجوا حتى الآن . كما أن ٤٦,٧٪ من الملتحقين في العام الجامعي ١٤٠٤/١٤٠٥هـ مازالوا منتظمين في الدراسة بعد مضي ما يقارب أكثر من ثلاث سنوات ونصف، وأن ٨٩,١٪ من الطلبة المقبولين في العام الجامعي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ مازالوا مستمرين في الدراسة بعد مضي سنتين ونصف من بداية انتظامهم في الجامعة .

يتصح من شكل رقم ١ أنه تخرج من الدراسات العليا ٥٧ طالبا وطالبة بتقدير جيد (المعدل < ٢,٧٥) منهم ٣٢ طالبًا وطالبة تفرغ كلي و ٢٥ طالبًا وطالبة تفرغ جزئي . كما أن غالبية هؤلاء الطلبة تخرجوا من الكليات النظرية (٥٥ طالبًا وطالبة) بنسبة ٩٦٪ ؛ أما الكليات العلمية فإنه لم يتخرج منها بتقدير جيد سوى اثنين من الطلبة . كما يتضح من

الجدول رقم ٤ . المدة التي مازال يقضيها عدد من طلبة الماجستير في برامج الدراسات العليا حسب السنوات التي تم قبولهم فيها .

السنوات التي تم قبولهم فيهـا	مجموع المتظمين والخريجين	المنتظمون	نسبة الطلبة المنتظمين حاليًا	السنوات التي أمضاها الطلبة حتى الآن
١٤٠١/١٤٠٢هـ	٣٣	٤	٪١٢,١	٦,٥
١٤٠٢/١٤٠٣هـ	٦٠	١٢	٪٢٠,٠	٥,٥
١٤٠٣/١٤٠٤هـ	٧١	٢٨	٪٣٩,٤	٤,٥
١٤٠٤/١٤٠٥هـ	١٠٧	٥٠	٪٤٦,٧	٣,٥
١٤٠٥/١٤٠٦هـ	١١٠	٩٨	٪٨٩,١	٢,٥
١٤٠٦/١٤٠٧هـ	١٧٢	١٦٦	٪٩٦,٥	١,٥

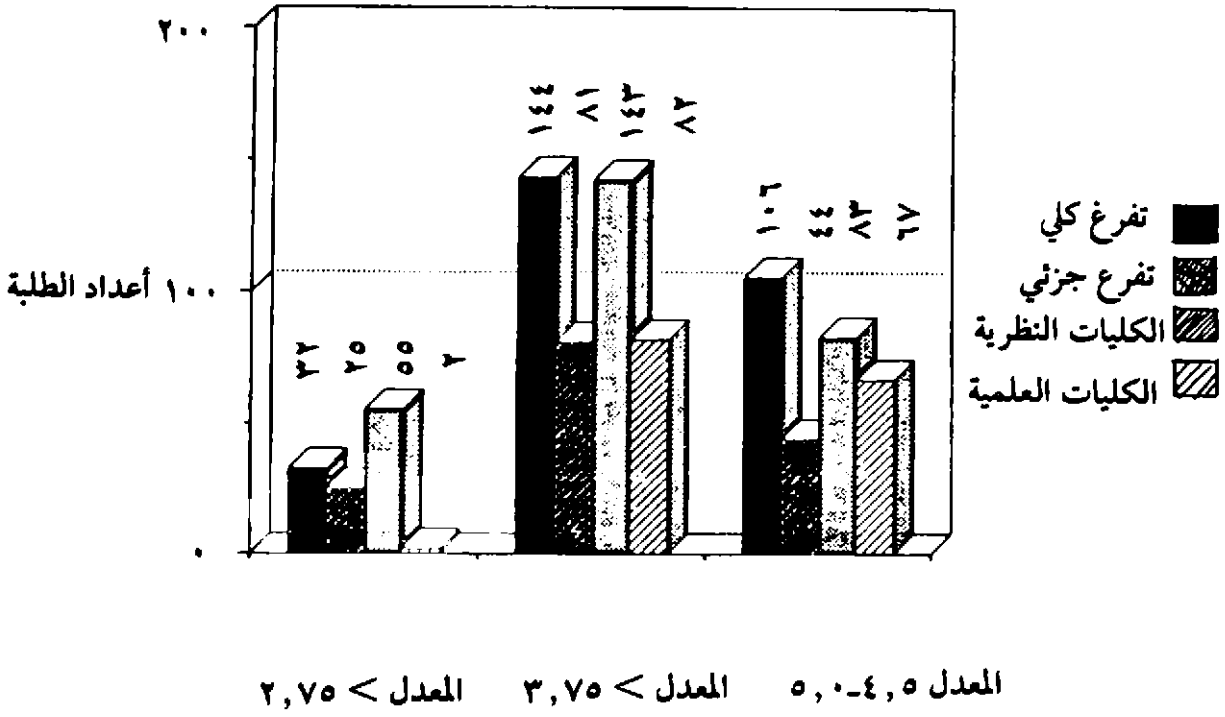

المعدل ٤,٥-٥,٠ المعدل > ٣,٧٥ المعدل > ٢,٧٥

شكل رقم ١ . المعدلات التراكمية لخريجي طلبة الدراسات العليا بحسب نوع تفرغهم وكلياتهم .

الشكل أيضًا أن الكليات النظرية تحتوي على خريجين أكثر من الكليات العلمية ممن حصلوا على تقديرات جيد جدًّا (المعدل > ٣,٧٥) وممتاز (المعدل ٤,٥ـ٥,٠).

وربما يرجع وجود خريجين بتقديرات جيد إلى عدم تطبيق المعدلات التراكمية في الدراسات العليا إلا في وقت متأخر من بدايتها بعد تطبيق نظام الساعات المعتمدة بشكل عام في الجامعة. حيث إن لوائح الدراسات العليا لا تسمح في الوقت الحاضر باستمرار أو تخرج طلبة الدراسات العليا إذا نقص المعدل التراكمي عن جيد جدًّا.

يتضح من شكل رقم ٢ أن نسبة أعداد الطلبة المنتظمين الحاصلين على تقدير جيد (٤٧,٧٪) في مرحلة البكالوريوس تكون أكثر في الكليات العلمية منه في الكليات النظرية (٣٧,٢٪)، كما أن نسبة الطلبة الحاصلين على تقدير جيد جدًّا في الكليات النظرية (٥٢,٢٪) بينما تكون نسبة طلبة الكليات العلمية (٤٠,٦٪). أما بالنسبة لتقدير الامتياز فإن نسبة طلبة الكليات العلمية (١١,٧٪) تزيد قليلاً عن نسبة الطلبة في الكليات النظرية (١٠,٣٪).

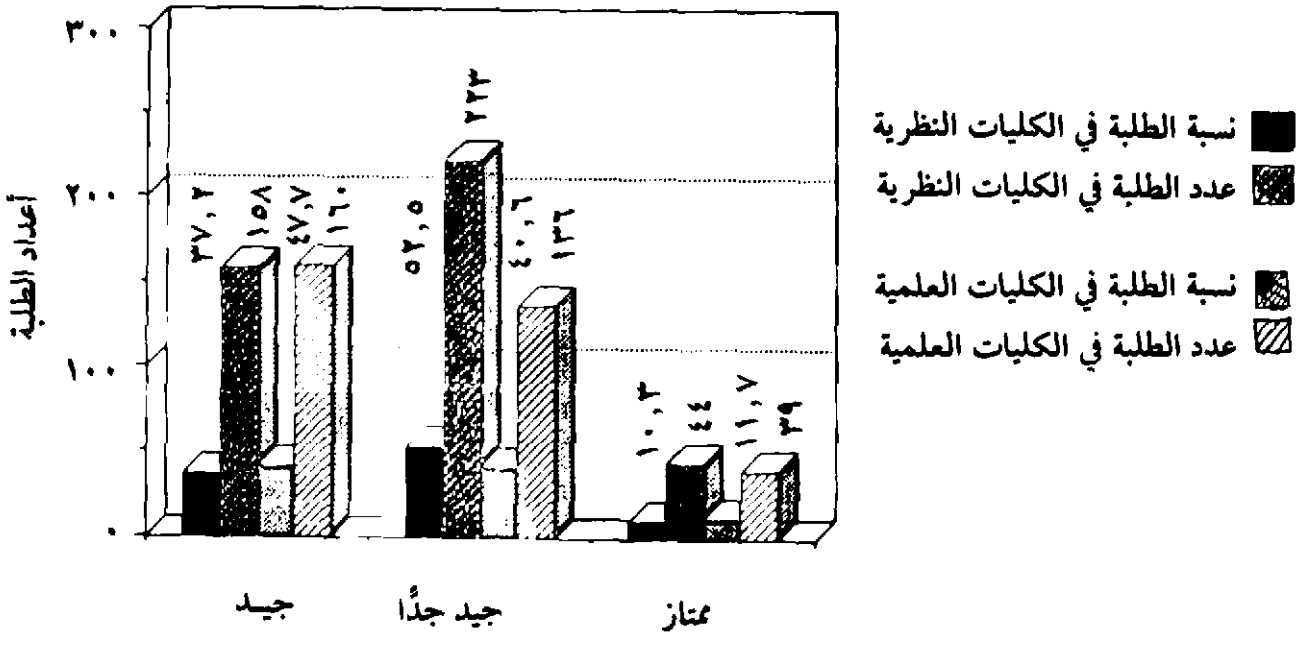

شكل رقم ٢. توزيع طلبة الدراسات العليا ونسبتهم المئوية في كليات الجامعة بحسب معدلاتهم التراكمية في مرحلة بالكالوريوس.

يوضح شكل رقم ٣ أن عدد المشرفين بدرجة أستاذ في الكليات النظرية أكثر من المشرفين بدرجة أستاذ مشارك أو بدرجة أستاذ مساعد في هذه الكليات. أما بالنسبة للكليات العلمية فعددهم يكون أكثر في درجة أستاذ مشارك. كما يوضح الشكل أيضًا أن نصيب المشرف الواحد في الكليات النظرية ١,٧ من الطلبة بينما يكون نصيبه ١,٤ من الطلبة في الكليات العلمية. ويدل ذلك على أن نصيب المشرف الأكاديمي مازال منخفضًا، ولذلك فإنه يمكن التوسع في الدراسات العليا من زاوية عدد الطلبة للمشرف الواحد.

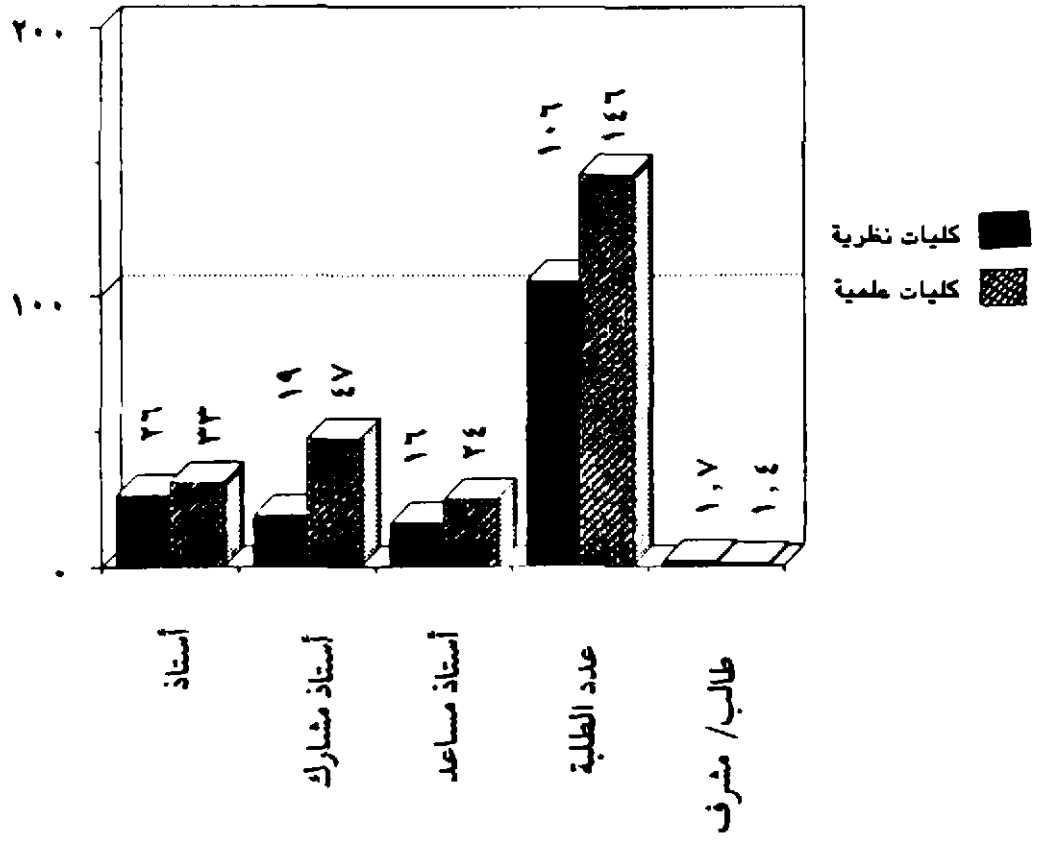

شكل رقم ٣. نصيب عدد طلاب الدراسات العليا في الكليات العلمية والنظرية إلى المشرفين على رسائلهم بحسب رتبهم العلمية.

يوضح شكل رقم ٤ أن ٣٢,٤٪ من طلبة الكليات النظرية بتقدير جيد تم إلغاء قيدهم وهم متفرغون كليًا للدراسة حيث تزيد هذه النسبة لهذه الفئة من الملغى قيدهم في الكليات العلمية. وتعتبر نسبة الملغى قيدهم بتقدير جيد للمتفرغين جزئيًا أعلى في الكليات

العلمية (٢٨٪) من الكليات النظرية (١ , ٢٢٪). كما أن نسبة الطلبة الملغى قيدهم بتقدير جيد جدًا (تفرغ كلي) تكون أعلى في الكليات العلمية (٧ , ٢٩٪) من الكليات النظرية (٨ , ٢٦٪). أما بالنسبة للمتفرغين جزئيًا فإن نسبتهم تكون أعلى في الكليات النظرية (٢ , ١٣٪) من الكليات العلمية (١ , ١٠٪). كما تزيد نسبة الملغى قيدهم من الطلبة الحاصلين على تقدير ممتاز في مرحلة البكالوريوس في الكليات العلمية للطلبة المتفرغين كليًا وجزئيًا للدراسة في برامج الماجستير.

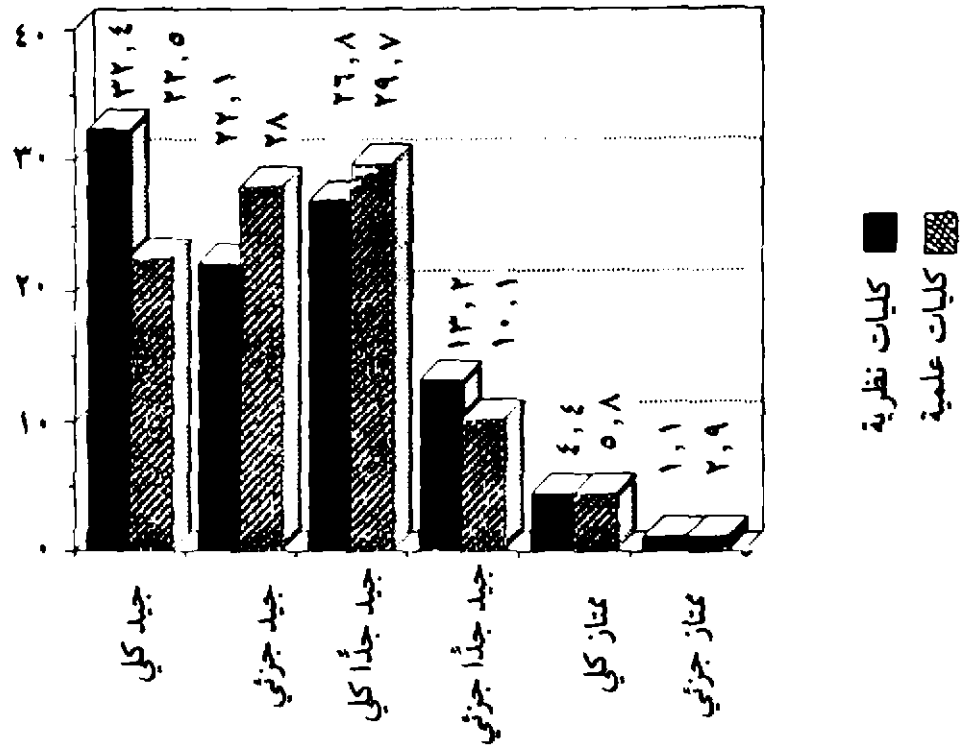

شكل رقم ٤. النسب المئوية لطلبة الدراسات العليا الملغى قيدهم من الجامعة موزعين حسب تقديراتهم في مرحلة البكالوريوس في كل من الكليات النظرية والعلمية.

يوضح شكل رقم ٥ أنه يوجد خمس مراحل يمر بها طالب الدراسات العليا منذ إنهائه المقررات الدراسية حتى وقت التخرج كما يلي:

١ ـ مدة إنهاء المقررات: تكون هذه المدة متقاربة للطلبة المتفرغين كليًا في الكليات النظرية والعلمية فهي تتراوح ما بين ٣ , ١٤ و ٧ , ١٤ من الأشهر. أما الطلبة المتفرغون جزئيًا في الكليات العلمية فإن متوسط مدة إنهاء المقررات تكون ١٧ شهرًا.

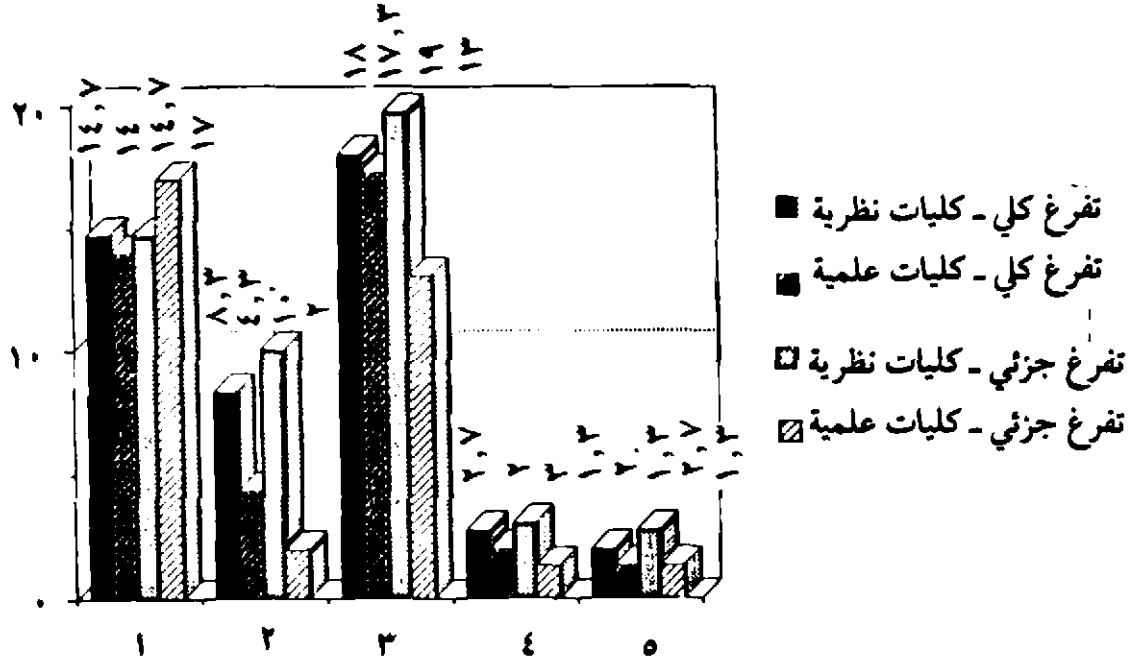

شكل رقم ٥ . المراحل التي يمر بها طالب الدراسات العليا لإنهاء درجة الماجستير من نهاية المقررات وحتى الحصول على الدرجة والمدة التي يقضيها في كل مرحلة بالأشهر.

٢ ـ المدة بين إنهاء المقررات وتسجيل الرسالة: يقضي طلبة الكليات النظرية المتفرغون كليًّا (٣, ٨) شهور تقريبًا ضعف المدة التي يقضيها طلبة الكليات العلمية (٣, ٤) شهور. أما المتفرغون جزئيًّا فإنهم يقضون خمسة أضعاف المدة (١٠ شهور) التي يقضيها طلبة الكليات العلمية (شهرين).

٣ ـ المدة بين تسجيل الرسالة وتقرير المشرف بصلاحيتها: يقضي طلبة الكليات النظرية والعلمية مددًا متقاربة فهي ١٨ شهرًا، ١٧,٣ شهر للطلبة المتفرغين كليًّا على التوالي. أما بالنسبة للطلبة المتفرغين جزئيًّا فيوجد فرق واضح بين المدة التي يقضيها طلبة الكليات النظرية (١٩ شهرًا) والكليات العلمية (١٣ شهرًا).

٤ ـ المدة بين تقرير المشرف بالصلاحية وتاريخ المناقشة: يقضي طلبة الكليات النظرية المتفرغين كليًّا وجزئيًّا وقتًا أطول من طلبة الكليات العلمية والطلبة المتفرغين جزئيًّا

يقضون وقتًا أكثر من الطلبة المتفرغين كليًّا في الكليات النظرية . أما الطلبة المتفرغون جزئيًّا في الكليات العلمية فهم يقضون وقتًا أقل من الطلبة المتفرغين كليًّا .

٥ ـ المدة بين تاريخ المناقشة ومنح الدرجة : يقضي طلبة الكليات العلمية مددًا متساوية (١,٣ شهر) بينما يقضي الطلبة المتفرغون كليًّا (٢ من الشهور) والمتفرغون جزئيًّا (٢,٧ من الشهور) قبل الحصول على الدرجة .

النتـائج

توصل البحث إلى النتائج التالية :

١ ـ إن مساهمة الدراسات العليا في القطاعات التعليمية منخفضة بالرغم من وجود قاعدة عريضة للقطاعات التعليمية التي تشمل الجامعات ومعيديها، ومدارس وزارة المعارف، ومدارس الرئاسة العامة لتعليم البنات والموظفين في هذه القطاعات والقطاعات التعليمية الأخرى . فمساهمة بعض الكليات في القطاعات التعليمية على النحو التالي : كلية التربية (٥٣٪)، وكلية الآداب (٣٩٪)، وكلية العلوم (٣٥٪) . أما بقية الملتحقين في الدراسات العليا فهم من قطاعات أخرى .

٢ ـ تسرب من الدراسات العليا ٧٦٤ طالبًا وطالبة خلال العشر سنوات الماضية بنسبة ٣٩,٨٪ من مجموع طلبة الدراسات العليا حتى منتصف العام الجامعي ١٤٠٨/١٤٠٩هـ، كما أن نسبة التسرب في ازدياد بنسب متفاوتة ابتداء من العام الجامعي ١٣٩٨/١٣٩٩هـ . وبالرغم من وجود انخفاض في التسرب في العامين الجامعيين ١٤٠٧/١٤٠٨ و ١٤٠٨/١٤٠٩هـ إلا أن ذلك ليس مؤشرًا في انخفاض نسبة التسرب فمازالت الفرصة متاحة أمام عدد من الطلبة للانسحاب وإلغاء القيد .

٣ ـ إن نسبة التفرغ الجزئي تزداد في الكليات العلمية التطبيقية فهي في كلية الهندسة ٦٧,٤٪ وكلية العمارة والتخطيط ٨٢,٨٪ وفي الكليات العلمية بصفة عامة ٥٣,١٪ . أما الكليات النظرية فإن نسبة الطلبة المتفرغين جزئيًّا ٣٧,٨٪ .

٤ ـ يوجد تأخر في التخرج لبعض طلبة الدراسات العليا، فقد مضى على بعض الطلبة ست سنوات ونصف، وبعضهم خمس سنوات ونصف، والبعض الآخر أربع سنوات ونصف ومازالوا منتظمين في الدراسات العليا. كما أن ١,٨٩٪ من الطلبة المنتظمين في العام الجامعي ١٤٠٥/١٤٠٦هـ مضى عليهم مدة أكثر من سنتين ونصف.

٥ ـ أنه بالرغم من أن لائحة الدراسات العليا تنص على أن طالب الدراسات العليا يجب أن يحصل على تقدير جيد جدًا كشرط من شروط التخرج إلا أنه بعد تحليل بعض السجلات الطلابية اتضح تخرج ٥٧ طالبًا وطالبة بتقدير جيد (معدل < ٢,٧٥) وغالبيتهم من الكليات النظرية. وربما يرجع ذلك إلى عدم تطبيق المعدلات التراكمية إلا في وقت لاحق من قيام الدراسات العليا والتي بدأت في جامعة الملك سعود بتاريخ ١٣٩٣/١٣٩٤هـ.

٦ ـ إن نسبة الطلبة المقبولين بتقدير جيد لمرحلة البكالوريوس في الكليات النظرية ٣٧,٢٪ ونسبتهم في الكليات العلمية ٤٧,٧٪ من مجموع الطلبة في كل مجموعة وتزيد نسبة الطلبة المئوية في الكليات النظرية بالنسبة للحاصلين على تقدير جيد جدًا وتنخفض هذه النسبة للطلبة الحاصلين على تقدير ممتاز بالمقارنة بطلبة الكليات العلمية.

٧ ـ إن جامعة الملك سعود لديها الإمكانات اللازمة للتوسع في مجال الدراسات العليا من حيث الإشراف على الرسائل لتوفر أعضاء هيئة التدريس المتميزين الذين يستطيعون الإشراف على رسائل الماجستير والدكتوراه. فقد تبين أن نسبة الطلبة للمشرف الواحد في الوقت الحاضر هي ١,٧ في الكليات النظرية و ١,٤ في الكليات العلمية. أما بالنسبة للحد الأعلى لعدد الطلبة فيجب ألا يتعدى خمسة طلبة للمشرف الواحد حسب لائحة الدراسات العليا في الجامعة. ولكن من بين معوقات التوسع في الدراسات العليا بجامعة الملك سعود قلة التخصصات العلمية والتطبيقية أو عدم وجودها وذلك لعدم وجود التنظيمات الإدارية المرنة بين الجامعة والجهات المستفيدة لتمكين الراغبين في الالتحاق بالدراسات العليا.

٨ ـ إن أعلى نسبة للطلبة الملغى قيدهم من الدراسات العليا في الكليات النظرية (٣٢,٤٪) بتقدير جيد (تفرغ كلي) في مرحلة البكالوريوس. كما أن أعلى نسبة للطلبة الملغى قيدهم في الكليات العلمية بتقدير جيد جدًّا (تفرغ كلي). ونسبة الطلبة الملغى قيدهم بتقدير جيد تفرغ (جزئي) تكون أعلى في الكليات العلمية من الكليات النظرية. أما بالنسبة للملغى قيدهم بتقدير جيد جدًّا (تفرغ جزئي) فإن نسبة طلبة الكليات النظرية تكون أعلى من نسبة طلبة الكليات العلمية. وتزداد نسب الطلبة المئوية بالنسبة للملغيين بتقدير ممتاز في الكليات العلمية.

٩ ـ يمر طالب الدراسات العليا بخمس مراحل منذ إنهائه المقررات الدراسية المطلوبة في كل كلية وتعتبر المدد التي يقضيها في هذه المراحل طويلة بالمقارنة بالفترة التي يقضيها طلبة الدراسات العليا في بعض الدول العربية والأجنبية مما يستدعي وضع لجان متخصصة في الأقسام المعنية لمتابعة المشكلات التي تواجه طالب الدراسات العليا وتخفيف بعض الإجراءات الإدارية التي تأخذ وقتًا طويلاً في بعض الكليات.

١٠ ـ يعتبر تقويم الدراسات العليا عملية مستمرة تتطلب جهات متعددة للمشاركة فيه حتى تستطيع الدراسات العليا التخلص من المشكلات التي تواجهها وتوفير الإمكانات اللازمة لمتطلباتها. وقد اقترح الباحث نموذجًا لتقويم الدراسات العليا في الجامعة.

نموذج مقترح للجهات التي تشترك في تقويم الدراسات العليا في الجامعة

إن التقويم الشامل لبرامج الدراسات العليا عملية معقدة لأنها تحتوي على عناصر عديدة يرتبط بعضها بالبعض الآخر فالبرنامج الواحد يحتوي على مدخلات كثيرة منها:

١ ـ طلاب (طالبات)
٢ ـ أعضاء هيئة التدريس
٣ ـ أجهزة، مختبرات، مكتبات، مراجع

٤ ـ أهداف البرنامج
٥ ـ لوائح الدراسات العليا الخاصة بالبرنامج
٦ ـ السياسات العامة لبرامج الدراسات العليا
٧ ـ إدارة البرنامج
٨ ـ المدة الزمنية للبرنامج (تاريخ الإنشاء والمتغيرات التي طرأت عليه)
٩ ـ التطورات التي حدثت في المجتمع
١٠ ـ تمويل البرنامج
١١ ـ المقررات الدراسية
١٢ ـ المتطلبات السابقة للبرنامج
١٣ ـ طرق التدريس في البرنامج
١٤ ـ المفردات الخاصة لكل مقرر
١٥ ـ الكتب المقررة
١٦ ـ متطلبات كل مقرر
١٧ ـ طريقة التقويم لكل مقرر
١٨ ـ تخصص البرنامج

ويتضح من عرض العناصر السابقة أن تقويم برنامج معين يحتاج إلى جهود مشتركة للوصول إلى نتائج مفيدة في تطوير البرنامج ولذلك فإن الباحث يقترح نموذجًا لتقويم الدراسات العليا في الجامعة يتكون من الجهات التالية:

١ ـ القسم المختص في مجال الدراسات العليا

يلعب القسم المختص دورًا أساسيًّا في تقويم الدراسات العليا فيه بحكم تخطيطه وتنفيذه لها وذلك من خلال تقويم المقررات الدراسية ومدى ملاءمتها ومتطلباتها وطرق تدريسها ومفرداتها ومدى إمكانية التوسع في مجال الدراسات العليا حسب الإمكانات المتوفرة. ويستطيع القسم تقويم الطالب لمعرفة المهارات الجديدة التي تكونت لديه، ومدى وضوح المفاهيم الأساسية التي اكتسبها من البرامج، ومدى قدرته على البحث ومساهمته فيه.

٢ ـ كلية الدراسات العليا

تنص المادة الثالثة من اللائحة التنظيمية لكلية الدراسات العليا [٢٢ ، ص٢٥] بأن كلية الدراسات العليا تشرف على جميع برامج الدراسات العليا بالجامعة . وهي مسؤولة عن تقويم البرامج والتنسيق فيما بينها والمراجعة الدائمة لها .

وبذلك تقع على كلية الدراسات العليا مسؤولية كبيرة في تقويم الدراسات العليا وتتجلى هذه المسؤولية في أمور عديدة منها :

١ ـ مدى توفر المختبرات والكتب والمراجع والدوريات الخاصة بالدراسات العليا .
٢ ـ مدى توفر الخدمات البحثية من أجهزة الحاسبات الشخصية والنهايات الطرفية التي يمكن أن يستفيد منها طلبة الدراسات العليا .
٣ ـ مدى توفر أعضاء هيئة التدريس الذين باستطاعتهم المشاركة في برامج الدراسات العليا .
٤ ـ مدى توفر الأعداد الكافية من الطلبة للبرامج الجديدة والقديمة .
٥ ـ الهدر الطلابي في برامج الدراسات العليا والحلول الممكنة للحد منه .
٦ ـ تأخر الطلبة عن التخرج وأسباب هذا التأخر وكيفية القضاء على هذه الظاهرة .
٧ ـ مراجعة لبرامج الدراسات العليا لمعرفة مدى التغير الذي طرأ على كل برنامج منذ إنشائه وحث البرامج التي لم يطرأ عليها تعديل لفترة طويلة أن تقوم بتطوير برامجها أو إغلاقها .
٨ ـ مراجعة لوائح الدراسات العليا لمعرفة مدى ملاءمتها وتعديلها إذا لزم الأمر .

٣ ـ وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

صدرت لائحة المجلس العلمي عام ١٣٩٤/١٣٩٥هـ لتتولى شؤون البحوث العلمية والإشراف على شؤون التأليف والترجمة والنشر، وفي عام ١٣٩٥/١٣٩٦هـ تم تشكيل هذا المجلس واستحدثت وظيفة وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي . وفي عام ١٣٩٦/١٣٩٧هـ أصدر المجلس العلمي لائحة مراكز البحوث في الكليات .

فالدراسات العليا والبحث العلمي أمران متلازمان ولا يمكن الفصل بينهما فالدراسات العليا لا يمكن أن تحقق أهدافها بنجاح دون التركيز على البحوث العلمية الجادة كما أن البحث العلمي لا يتطور في غياب الدراسات العليا.

وتعتبر وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي السلطة الرئيسة في مجال الدراسات العليا، وبذلك فإنه يمكن لها أن تقوّم الدراسات العليا من خلال أمور عديدة منها:

١ ـ وضع معايير أساسية تضمن من خلالها استمرار الدراسات العليا في الكليات على مستوى عال يتمشى مع أهداف الجامعة والمجتمع.
٢ ـ تقويم الهيئة التدريسية والإدارية ومدى قدرتها على التخطيط للدراسات العليا.
٣ ـ جدوى النشاطات البحثية في الدراسات العليا.
٤ ـ جدوى بعض البرامج ومجالات التوسع في برامج أخرى.
٥ ـ تكلفة الدراسات العليا والطرق المناسبة لتخفيضها من خلال الدراسات المستمرة لعملية التسرب والرسوب.
٦ ـ مدى تحقيق كلية الدراسات العليا للأعمال المناطة بها.

٤ ـ الجامعة وسياساتها العامة

لكل جامعة أهدافها وسياساتها الخاصة بها. وكل جامعة لها توجهات وتطلعات تختلف عن الجامعات الأخرى. فجامعة الملك سعود من بين جامعات المملكة كانت حذرة في طرق أبواب الدراسات العليا حتى تتكلل التجربة بالنجاح. وبعد مضي أكثر من خمسة عشر عامًا على بداية الدراسات العليا فقد حان للجامعة أن تتوسع وهي متأكدة من نجاح برامجها في مجال الدراسات العليا لتوفير كثير من الإمكانات اللازمة لهذه البرامج.

فالجامعة وسياساتها العامة لها دور كبير في عملية التقويم للدراسات العليا ويتجلى هذا الدور في أمور عديدة منها:

١ ـ إن خدمة المجتمع تقع من ضمن أهداف الجامعة الرئيسة، لذلك لابد من معرفة مدى تحقيق برامج الدراسات العليا هذا الهدف من خلال البرامج التي تقدمها في مختلف التخصصات.

٢ ـ مدى توفر الموارد المالية للإنفاق على النواحي البحثية والمراجع والكتب والدوريات والبرامج الجديدة.

٣ ـ مدى ملاءمة برامج الدراسات العليا للحاجات المستقبلية.

٤ ـ مدى العلاقة بين الحاجة للقوى البشرية والخريجين.

٥ ـ مدى التعاون بين الدراسات العليا والمراكز والمؤسسات ذات العلاقة.

٦ ـ مدى تحقيق المجالس العلمية ومراكز البحوث لأهداف الجامعة بشكل عام والدراسات العليا بشكل خاص.

٥ ـ اللجان الاستشارية من داخل وخارج الوطن

إن التقويم الشامل للدراسات العليا لا يمكن أن يكون متكاملاً دون وجود لجان استشارية من داخل وخارج الوطن وذلك لتحقيق أمور كثيرة منها:

١ ـ تساعد اللجان الاستشارية من داخل الوطن في وضع برامج الدراسات العليا في مسار يتمشى مع احتياجات المجتمع والبيئة المحلية وتشمل هذه اللجان أعضاء هيئة التدريس من الأقسام المختصة ومسؤولين عن القطاعات التي تسهم الدراسات العليا بخريجين فيها.

٢ ـ تساعد اللجان الاستشارية من خارج الوطن في وضع الدراسات العليا في مسار علمي يتمشى مع المعايير والمقاييس العالمية حيث إن الجامعة لا يمكن أن تعيش في معزل عما يدور في العالم من تطورات إدارية وعلمية.

ويتضح من خلال شكل رقم ٦ أن الجهات التي تقوّم الدراسات العليا ليست بمعزل عن بعضها البعض الآخر فكل جهة مرتبطة بالجهة الأخرى وتتأثر بها، فالجامعة وسياساتها العامة تؤثر على وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي والتي بدورها تؤثر على كلية

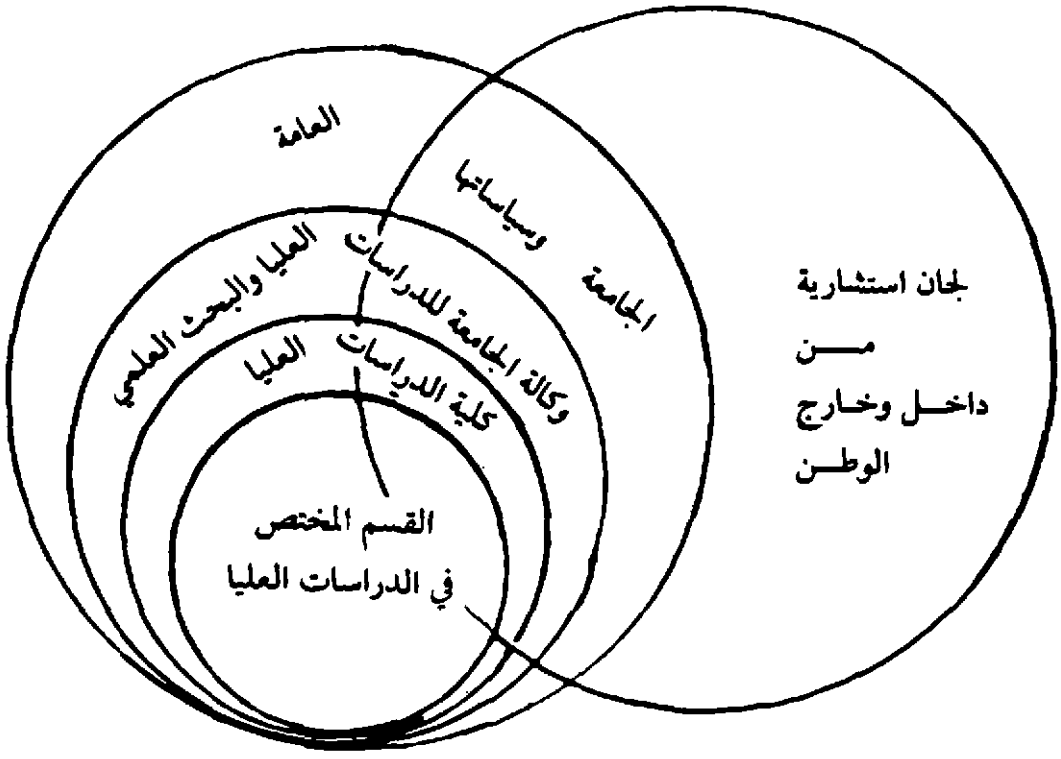

شكل رقم٦ . نموذج مقترح للجهات التي تشترك في تقويم الدراسات العليا في الجامعة.

الدراسات العليا فالقسم المختص في مجال الدراسات العليا ـ وتشترك اللجان الاستشارية في كل جهة من الجهات السالفة الذكر لضمان سير الدراسات العليا حسب الاحتياجات الوطنية والمعايير العالمية.

المراجع

[١] الخضير، خضير سعود. *التجربة الأكاديمية والاجتماعية لجامعة البترول والمعادن كما يراها الخريجون: دراسة تحليلية*. جدة: تهامة للطباعة والنشر، ١٤٠٣هـ.

[٢] وزارة التعليم العالي. *التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، التقرير الدوري الثالث، وزارة التعليم العالي في عشر سنوات*. ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

[٣] علوي، حسين. «تجربة كلية الدراسات العليا.» ندوة رسالة الماجستير بالجامعة المنعقدة بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٨هـ، (١ مارس ١٩٨٨م)، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٨هـ.

[٤] جامعة الملك سعود. *دليل جامعة الملك سعود ١٤٠٣-١٤٠٥هـ*. الرياض: مطابع جامعة الملك سعود، ١٤٠٤هـ.

[٥] الضبيب، أحمد. «مستقبل الدراسات العليا في الجامعة.» ندوة رسالة الماجستير بالجامعة المنعقدة بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٨هـ، (مارس ١٩٨٨م) كلية الدراسات العليا بجامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٨هـ.

[٦] سنقر، صالحة. «الدراسات العليا في الجامعات العربية حتى عام ٢٠٠٠.» *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، ٢٤ (ذو القعدة (تموز) ١٩٨٨م).

[٧] كلية الدراسات العليا. ندوة رسالة الماجستير بالجامعة المنعقدة بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٨هـ. (١ مارس ١٩٨٨م)، جامعة الملك سعود بالرياض، ١٤٠٨هـ.

[٨] عبدالموجود، محمد عزت. «الدراسات العليا: طبيعتها وإدارتها.» *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، ع ١٩ (محرم ١٤٠٤هـ).

[٩] سنقر، صالحة. *الدراسات العليا في الجامعات العربية مقوماتها ودورها في خدمة التنمية*. دمشق: المركز العربي لبحوث التعليم العالي، ١٤٠٥هـ.

[١٠] صيداوي، أحمد. «الدراسات العليا في الجامعات العربية من الواقع إلى الحاجات.» *مجلة اتحاد الجامعات العربية* (٢٤ ذو القعدة ١٤٠٨هـ).

[١١] مكتب التربية العربي لدول الخليج. *وقائع الندوة الفكرية الثالثة لرؤوساء ومديري الجامعات في الدول الأعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج، المنعقدة في بغداد في الفترة من ٢٠-٢٢ شعبان ١٤٠٧هـ، الموافق ١٨-٢٠ أبريل ١٩٨٧م*. الرياض: مكتب التربية العربي لدول الخليج، ١٤٠٩هـ.

[١٢] خياط، عابدية إسماعيل. *دور التعليم العالي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية*. جدة: دار اللسان العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٣هـ.

[١٣] الصمادي، عقلة، وخالد القضاه. «دور التقنيات الجديدة في تطوير العملية التعليمية في الجامعات *المجلة العربية لبحوث التعليم العالي*، ٥٤ (ربيع الثاني ١٤٠٧هـ).

[١٤] صلاح، منذر. «أنظمة (بنوك) المعلومات ودورها في التعليم الجامعي في الوطن العربي.» مؤتمر التعليم الجامعي والعالي في الوطن العربي سنة ٢٠٠٠م، المنعقدة في صنعاء في شباط/ فبراير ١٩٨٨م، الموافق جمادى الآخرة ١٤٠٨هـ.

[١٥] عوض، عادل رفقي. «البحث العلمي التطبيقي في الجامعات ودوره في تطوير تكنولوجيا العالم العربي.» *مجلة اتحاد الجامعات العربية* (جمادي الآخرة ١٤٠٦هـ).

[١٦] بوبطانه، عبدالله. «أنماط التعليم العالي التي يحتاجها الوطن العربي حتى عام ٢٠٠٠.» *مجلة اتحاد الجامعات العربية* (٢٤ ذو القعدة ١٤٠٨هـ، تموز ١٩٨٨م).

[١٧] المقوشي، عبدالله عبدالرحمن. «رأي ممثل كلية التربية.» في ندوة رسالة الماجستير بالجامعة المنعقدة بتاريخ ١٣ رجب ١٤٠٨هـ، (١ مارس ١٩٨٨م)، كلية الدراسات العليا، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٨هـ.

[١٨] إدارة الدراسات والتنظيم. *السلاسل الزمنية: وثيقة إحصائية عن الجامعة من ١٣٧٧هـ (١٩٥٧م) إلى ١٤٠٤هـ (١٩٨٤م)*. الرياض. جامعة الملك سعود، ١٤٠٤هـ.

[١٩] إدارة الدراسات والتنظيم. *الكتاب الإحصائي للعام الجامعي ١٤٠٦/١٤٠٧هـ (١٩٨٦/١٩٨٧م)*. الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٠٦/١٤٠٧هـ.

[٢٠] القاسم، صبحي. *الواقع العربي العلمي والثقافي وبيئته*. دمشق: لجنة استراتيجية تطوير العلوم. مركز الدراسات والبحوث العلمية التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ١٩٨٧م.

[٢١] الشيخ، عمر حسن. «مشكلة الجامعة في الوطن العربي.» *المجلة العربية للتربية*، م٢، ع٢ (شباط ١٩٨٢م).

[٢٢] كلية الدراسات العليا. *دليل كلية الدراسات العليا لعام ١٤٠٤/١٤٠٥هـ (اللوائح والأنظمة)*. جامعة لملك سعود ١٤٠٤/١٤٠٥هـ.

Evaluation of Graduate Studies at King Saud University through the Analysis of Some Students' Records

Mohamed A. Al-Mannie
Professor, Department of Eudcation, College of Education,
King Saud University, Riyadh, Saudi Arabia

Abstract. King Saud University was established in 1957. It is considered one of the oldest modern universities in the Kingdom, but graduate studies are still limited in comparison to the large enrollment at college level. The problem of the study is to shed some light about the evaluation of graduate studies by using the analysis of some students' record. The study will provide answers to six questions concerning the status of graduate studies, dropout rates, delay in graduation, and difference between art and science colleges.

The result of the study may be stated as follows:

1. Enrollment is limited in science and applied sciences.
2. The dropout rate of students is 39.8% in graduate studies.
3. Part-time students enrollment is higher in science and applied science colleges (53.1%) than art colleges (37.8%).
4. There is a delay in graduation for some students. 84.1% of students enrolled in the 1985/1986 academic year are still in graduate school for the master's degree.
5. 32.4% of students with G.P.A. of (C) at B.S. level are dismissed from art colleges at graduate level.
6. The time spent to earn the master's degree is longer at King Saud University than at some Arab and foreign univesities.
7. King Saud University can expand its enrollment at graduate level with regard to the number of students per advisor which is 1.7 in arts colleges and 1.4 in science colleges.